1000 مصنع تحت مجهر التطوير.. الصناعة تعالج التحديات وتعزز التوسع

8 يناير، 2025

وزارة الصناعة والثروة المعدنية

Ministry of Industry and Mineral Resources

وزارة الصناعة والثروة المعدنية تحصر

تحديات النمو والتوسّع في 1,000 مصنع

خلال 2024

حول عمليات حصر التحديات

تتم عبر زيارات ميدانية تنفذها إدارة شؤون الصناعة بوكالة الخدمات الصناعية لحصر تحديات التوسع والنمو في المصانع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير حلول مبتكرة تعالجها من قبل جهات منظومة الصناعة والتعدين.

تمت معالجة

194

تحدٍ

يجري العمل لمعالجة

537

تحدٍ

أبرز التحديات المرصودة

توفير

آلية فاعلة لتعزيز رأس المال العامل للمصانع من خلال تمويل فواتير المواد الخام.

تعميق

متطلبات القائمة الإلزامية لتشمل أجزاء التصنيع في سلاسل الامداد.

معالجة

عمليات التصنيع الغير مرخصة لضمان عدالة المنافسة.

زيادة

مستوى الضبط لعمليات استيراد المنتجات المصنعة في المملكة بوفرة.

نفّذت وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ممثّلة في إدارة شؤون الصناعة بوكالة الخدمات الصناعية، زيارات ميدانية للمصانع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، شملت قرابة 1000 مصنع خلال عام 2024؛ وذلك لرصد تحديات التوسّع والنمو فيها، والعمل على تطوير حلول مبتكرة تعالج تحديات تلك المصانع من قبل جهات منظومة الصناعة والتعدين، بما يحفّز توسعها ونمو منتجاتها، ويسهم في تعزيز التنمية الصناعية بالمملكة.

وتعمل إدارة شؤون الصناعة على تنفيذ زياراتها عبر اعتماد جدول ربع سنوي يغطي جميع المدن الصناعية في مناطق المملكة، وتعتمد آلية جدولة زيارات المصانع على البلاغات الواردة بشأن تحديات المصانع إلى مركز تواصل الشركاء والمجلس الصناعي وفروع الوزارة حول المملكة، إلى جانب التحديات المرصودة خلال زيارات أصحاب المعالي قادة الوزارة ولقاءاتهم بأصحاب المصانع.

ويتضمن عمل الإدارة توثيق التحديات في المنصة الرقمية للوزارة، ومتابعة معالجتها واكتمال حلولها حتى مرحلة قبولها واستفادة المصانع منها، حيث تم اكتمال حل 194 تحديًا، وإشعار المصانع المعنية بالحلول، فيما لا يزال العمل جارٍ على معالجة 537 تحديًا، من قبل الإدارات المعنية بمنظومة الصناعة والتعدين.

وتشمل أبرز التحديات المرصودة معالجة عمليات التصنيع غير المرخصة؛ لضمان عدالة المنافسة وتحسين مستوى التكاليف، وزيادة مستوى الضبط لعمليات الاستيراد للمنتجات التي يتم تصنيعها في المملكة بكميات وفيرة، إضافة إلى تعميق متطلبات القائمة الإلزامية لتشمل أجزاء التصنيع في سلاسل الإمداد وعدم الاكتفاء بالمنتج النهائي، وتوفير آلية فاعلة وميسرة لتعزيز رأس المال العامل للمصانع من خلال تمويل فواتير المواد الخام.